



IRAQI
Academic Scientific Journals



العراقية
المجلات الأكاديمية العلمية



ISSN: 2663-9033 (Online) | ISSN: 2616-6224 (Print)

Journal of Language Studies

Contents available at: <http://jls.tu.edu.iq>

Rules of Appositive Classification in the Grammatical Heritage

Prof. Dr. Muna Adnan Ghani *

E-mail: munaghani72@yahoo.com

Inst. Dr. Mariam Ghassan Suleiman

E-mail: m-suleman@tu.edu.iq

| | |
|--|---|
| Keywords: Basis Type Subordinate Meaning Formal Pronunciational | Abstract <p>This paper deals with similarities in pronunciation and meaning among appositives which were behind devoting an independent section in all grammatical books to appositives, although each type of them has its own rules and signs. However, This distinction did not prevent them from being classified under one section with one basis that is agreement between main and subordinate appositives as well as the existence of agreement in semantics related to definite and indefinite noun, plural, dual, singular and gender adjacent with little exception as in adjectives of cause . This paper, is therefore divided according to types of appositives into four sections: Adjective, Affirmation, Apposition and Coupling.</p> <p>Each section explains aspects of agreement between the main and subordinate appositives especially the semantic features specifically related to each subordinate appositive. Due to the domination of the structural aspect and the clarity of accord pronunciation, this becomes the basis of classification of appositives general or the sub-division of the types of each subordinate appositive particular. This distinction of each part did not prevent appositives from being classified under one label namely the agreement between main and subordinate appositives.</p> <p>Due to the dominance of the structural aspect and clarity of accord in pronunciation, it was the most clear basis and in the classification of appositives.</p> |
| Article Info | |
| Article history: | |
| Received: 16-7-2020 | |
| Accepted: 1-8-2020 | |
| Available online | |

* **Corresponding Author:** Dr. Muna Adnan Ghani , E-Mail: munaghani72@yahoo.com

Affiliation: Tikrit University –Iraq

أسس تصنيف التوابع في التراث النحوي

أ.د. منى عدنان غني - قسم اللغة العربية - جامعة تكريت
م.د. مريم غسان سليمان - قسم اللغة العربية - جامعة تكريت

| الكلمات الدالة:- | الخلاصة: |
|----------------------|--|
| أساس | الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله ، وبعد . |
| صنف | فان هذا البحث يعالج الروابط اللفظية و المعنوية التي بها جعلت التوابع بابا مستقلا لا يخلو منه كتاب نحوي ، مع أنّ تلك التوابع يتميز كل نوع منها عن سواه ببعض الأحكام و الدلالات ، |
| تابع | وهذا التميّز لكلّ منها لم يمنعها من الأنتلاف تحت باب واحد يجمعه أساس واحد هو الأتفاق بين التابع و المتبوع في الحركة الأعرابية مع وجود اتفاق في جوانب دلالية أخرى تتعلق بالتعريف و التنكير و الجمع و التثنية و الافراد ، و التنكير و التأنيث ، لا تفارقهما الا قليلا كما في النعت السببي . |
| معنى | وقد جعل هذا العمل تبعا لأنواع التوابع في أربعة مباحث هي : |
| الشكلي | المبحث الأول : النعت . |
| اللفظي | المبحث الثاني : التوكيد . |
| | المبحث الثالث : البديل . |
| | المبحث الرابع : العطف . |
| معلومات البحث | وفي أثناء كلّ مبحث نعرض وجوه التوافق بين التابع و المتبوع في كل قسم منها والتي لأجلها استقلّ عن سواه ، ولا سيما الخصائص الدلالية التي أنفرد بها كل نوع من أنواع التوابع ، و نظرا لسيادة الجانب البنيوي ووضوح الأنتلاف اللفظي كان هو الأساس الأكثر وضوحا وأثرا في تصنيف التوابع تصنيفا كليا أو تقسيما جزئيا لأنواع كل تابع. |
| تاريخ البحث: | |
| الاستلام: ٢٠٢٠-٧-١٦ | |
| القبول: ٢٠٢٠-٨-١ | |
| التوفر على النت | |

المقدمة

الحمد لله وكفى ، والصلاة والسلام على نبيّه المصطفى ، وعلى آله وصحبه ومن هديّه
أقتفى ، وبعد:

فإنّ التوابع مصطلح نحوي يضمّ تحته فئة من العناصر الثنائية (تابع ومتبوع) ، تقع كلّها في باب واحد مشترك الأحكام ، ولا تدلّ على دلالة مُجملة واحدة ، ولا يتحقّق الإبتاع فيها بالوساطة نفسها ، وهي مع ذلك يربطها جامع واحد هو الإعراب ، فالتابع والمتبوع لا يفارقهما الاتّفاق في

الحركة الإعرابية ، ويُحاول هذا البحث إبراز دور الاتِّفاق الإعرابي في جميع التوابع تحت باب نحوي واحد ، ولولا هذا الجامع بينها لتفرَّقت هذه التوابع بحسب الخصائص الوظيفية لكلٍّ منها.

وبناءً على لوازم إيضاح هذه الفكرة فقد قُسمَ البحث على أربعةٍ مباحث هي:

_ المبحث الأول: النعت.

_ المبحث الثاني: التوكيد.

_ المبحث الثالث: البذل.

_ المبحث الرابع: العطف.

وفي كلِّ مبحثٍ من هذه الأربعة عرض لأقسام ذلك التابع ، وأساس تقسيم كلِّ تابعٍ ، وذلك لإيضاح سبب تقسيم كلِّ صنفٍ من تلك التوابع ، وهو الأمر الذي يُعزِّز دقَّة تصنيف كلِّ قسمٍ، وصحَّة رؤية علماء السلف في تصنيفهم الأقسام المُؤتلفة تحت بابٍ واحدٍ بجامعٍ واحدٍ. نسأل الله السداد في القول والعمل.

التوابع

التوابع باب واسع في العربية ، يجمع فئة من التراكيب الثنائية بينهما رابط معنوي ، يختلف تبعاً لاختلاف نوع التابع والمتبوع ، لكنَّها جميعها تشترك في التوافق في الحركة الأعرابية بين التابع والمتبوع ؛ ولذلك اعتنى العلماء بهذا الجانب أكثر من غيره ، فعندما صنَّف ابن السراج باباً لهذه المجموعة من الأسماء ، قال في عنوانه: (هذه توابع الأسماء في إعرابها)^(١) ، ويبدو أنَّ ابن السراج هو أول من جمَع هذه الأصناف في بابٍ واحدٍ ، إذ ذكرها سيبويه والمبرد متناثرة في مُصنِّفاتهم النحوية ، ولم يجمعوها في بابٍ واحدٍ مستقلاً ، وسارَ من جاءَ بعد ابن السراج من النحاة على خطاه^(٢).

وكانت أكثر عناية النحاة بالجانب الأعرابي ، على الرغم من أنَّ الاتباع يكون في أحكام أخرى غير الإعراب ، هي التذكير والتأنيث ، والتعريف والتنكير ، والإفراد والتنثية والجمع ، مع ذلك كان لدى النحاة تصوُّر أساسي عن التوابع ، وهو وجوب توافق الحركة الإعرابية للتابع مع المتبوع ، وهذا شأنهم في مجمل أبواب النحو ، إذ معرفة الإعراب غايتهم ، كما أنَّه وسيلتهم في تمييز المعاني ، وتحصيل فوائد الكلام.

ولا أدلُّ على ذلك من قصرهم حدَّ التوابع على ما توافق فيه الطرفان (التابع والمتبوع) في الإعراب ، فقد حدَّ الرماني التوابع قائلاً: " التوابع هي الجارية على إعراب الأول ، وهي خمسة"^(٣) ، ولم يَدكُر أصنافها اكتفاءً بتعريفها ، وجاراه في ذلك ابن بابمشاذ ، قائلاً التابع: " هو الجاري على ما قبله في إعرابه " ^(٤).

وحدَّ الزمخشري التوابع وقيدَها بأنَّ لا إعراب لها إلاَّ عن طريق التبعية ، فيُشاركُ التابعُ متبوعه في العاملِ ، قائلاً: " هي الأسماء التي لا يمسُّها الإعراب إلاَّ عن سبيل التبع لغيرها"^(٥)، وجعلها ابن يعيش فروعاً في استحقاق الإعراب ؛ لأنَّها لم تكن المقصودة ، وإنَّما هي من لوازم المتبوع ، قائلاً: " التوابع هي الثواني المساوية للأول في الإعراب بمشاركتها له في العوامل " ^(٦).

وحدَّ ابن الحاجب للتابع كحدِّ مَنْ سبقوه من العلماء ، فعرفه بأنَّه: " كلُّ ثانٍ أُعربَ بإعرابٍ سابقه من جهة واحدة " ^(٧) ، وأخرج بقوله: (من جهة واحدة) الخبر ؛ لأنَّ المبتدأ رُفِعَ لعلَّة الابتداء ، والخبر رُفِعَ لكونه خبراً للمبتدأ ، فارتفاعهما ليس من جهة واحدة ، وكذلك المفعول الثاني لـ(ظن) ، فإنَّه نُصِبَ لأنَّه مفعول ثانٍ ، ونُصِبَ المفعول الأول لأنَّه أولهما ، وكذلك الحال والتمييز .

وقد اعترضَ الرضي على حدِّ ابن الحاجب في قوله: (من جهة واحدة) ؛ لأنَّ الخبر والمبتدأ عُمَدَتَيْنِ فارتفاعهما جاء من جهة واحدة ، وكذلك الأسماء الفضلة ، فإنَّ انتصابها من جهة واحدة أيضاً ^(٨) ، فعرفَ الرضي التابع بأنَّه: " كلُّ ثانٍ أُعربَ بإعرابٍ سابقه لأجله ، أي إعراب الثاني لأجل الأول "^(٩).

وقد صرَّحَ ابن مالك في حدِّه التابع بأنَّه ليس خبراً بقوله: " هو ما ليس خبراً من مشارك ما قبله في إعرابه وعامله مطلقاً " ^(١٠).

وعرَّفَ ابن الناظم التابع بأنَّ إعرابه مُتجدِّدٌ ، يتغير بتغيُّر إعراب متبوعه في الجملة ، يقول: " هو المُشارك ما قبله في إعرابه الحاصل المُتجدِّد " ^(١١) ، فأخرج بهذا الحد الخبر المُتعدِّد ، والمفعول الثاني ، والحال ، والتمييز من التوابع ؛ لأنَّها تُشارك ما قبلها في الإعراب .
وعرَّفَ الجوزري في شرحه لشذور الذهب التابع بقوله: " هو المشارك لما قبله في إعرابه الحاصل والمُتجدِّد ، غير خبر " ^(١٢) ، فكان تعريفه مُقتبساً من تعريف ابن مالك ، إلاَّ أنَّه اختصر عباراته وأجملها ، وجاراه في ذلك الأشموني .

ولعل اهتمام العلماء بالعامل والإعراب في مصنفاتهم النحوية كان له أثرٌ في حدِّهم للتابع ، فالعامل عندهم لا يعمل في التابع إلاَّ عن طريق التبع للمتبوع ، إلاَّ أنَّ النحاة لم يهتموا الجانب المعنوي الذي يربط بين هذه الأصناف ، فالتابع إمَّا أن يكون مُكَمِّلاً بيان نوع المتبوع ، أو غير مُكَمِّل بيان المتبوع ^(١٣).

فمن النوع الأول النعت ، والبدل ، والتوكيد ، وعطف البيان ، وهؤلاء مع متبوعهم كالاسم الواحد ، يقول سيبويه في النعت: " فأما النعت الذي جرى على المنعوت فقولك: مررتُ برجلٍ ظريفٍ قبلُ ، فصار النعت مجروراً مثل المنعوت ؛ لأنَّهما كالاسم الواحد " ^(١٤) ، وقال المبرد في

البدل: " فـضرب من ذلك أن تُبدِلَ الاسم من الاسم إذا كانا لشيءٍ واحدٍ ، معرفتين كانا ، أو معرفة ونكرة ، أو مُضمرًا ومظهرًا ، أو مُضمرين ، أو مُظهرين ، وذلك نحو قولك: مررتُ بأخيك زيدٍ ، أبدلتُ زيدًا من الأخ نحيث الأخ ، وجعلتهُ في موضعه في العامل ، فصار مثل قولك: مررتُ بزیدٍ ، وإنما هو في الحقيقة تبيين ، ولكن قيل: بدل ؛ لأنَّ الذي عمل في الذي قبله قد صار يعمل فيه بأن فرغ له " (١٥).

وقال السيوطي عن عطف البيان: " هو الجاري مجرى النعت في تكميل متبوعه توضيحًا وتخصيصًا ، قيل: وتوكيدًا ، فالأول في المعارف: جاء أخوك زيدٌ ، والثاني في النكرات نحو: ﴿ مِنْ شَجَرَةٍ مُبْرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ ﴾ (١٦) ، والثالث في المكرر بلفظه نحو القائل: يا نصرُ نصرًا نصرًا " (١٧).

أمَّا التوكيد فهو مُكَمَّلٌ لمتبوعه ، ويكون إمَّا بتكرير الاسم بلفظه مثل: رأيتُ زيدًا زيدًا ، أو بمعناه ، وإمَّا أن يكون بإعادة المعنى بلفظ آخر ، نحو: رأيتُ زيدًا نفسه (١٨).

والنوع الثاني من التوابع غير مُكَمَّلٌ بيان المتبوع فهو عطف النسق ، يقول سيبويه: " هذا باب ما أشركَ بين الاسمين في الحرف الجار ، فجريًا عليه كما أشركَ بينهما في النعت ، فجريا على المنعوت ، وذلك قولك: مررتُ برجلٍ وحمارٍ قبلُ ، فالواو أشركتَ بينهما في الباء ، فجريا عليه " (١٩).

فالوظيفة المعنوية تُشكِّلُ عصب الربط بين التابع والمتبوع ، وأنَّهما كالشيء الواحد ، سببٌ في الترابط الإعرابي ، فالتابع إمَّا أن يُؤكِّد ، أو يُخصِّص ، أو يُبين المتبوع ، أو يُشركَ بينهما في الحكم ، وعلامات الإعراب هي التي تُبين هذا الترابط ؛ لأنَّها غالبًا ما تكون دوالًا على المعاني ، ولو على جهة الإجمال ، ومن هنا كانت عناية العلماء بالموافقة الإعرابية بين طرفي الإيتباع ؛ ولذلك نصَّ العلماء على أنَّ الشبه الإعرابي بين التابع والمتبوع يُبين حاجة كلٍّ منهما للآخر ؛ لبيان المعنى وفهم الكلام (٢٠).

المبحث الأول

النعت

الصفة في اللغة تُطلقُ على كلِّ صفةٍ جيِّدةٍ ، يقول ابن منظور: " النعت: وصفك الشيء تتعته بما فيه ، وتبالغ في وصفه... " (٢١).

وعرَّفَ ابنُ السراج الصفة بحسب أثرها في تمييز المنعوت في الجملة فقال: " الصفة كلُّ ما فرَّق بين موصوفين مُشترَكين في اللفظ " (٢٢) ، يعني تخصيص المنعوت من بين سائر ما يشترك معه.

أما تعريف ابن جني فأشار إلى معنى الوصف ، وإلى أنواعه فقال: "اعلم أنّ الوصف لفظٌ يَتَّبِعُ الموصوف تحليةً وتخصيصاً ممّن له مثل اسمه بذكر معنى في الموصوف ، أو في شيءٍ من مسببه ، ولا يكون الوصف إلاّ من فعلٍ ، أو راجعٍ إلى معنى الفعل" (٢٣).

وكلُّ من جاء بعد ابن جني جاره في تعريف الصفة ، مع اختلاف الألفاظ ، فعرفه ابن يعيش: "والصفة لفظٌ يَتَّبِعُ الموصوف في إعرابه تحليةً وتخصيصاً له ، بذكر معنى في الموصوف ، أو في شيءٍ من سببه ، وذلك المعنى عرضٌ للذات لازمٌ له" (٢٤).

وزاد ابن مالك في حده للصفة بعضاً من شروطه وأغراضه ، فقال: "النعته هو التابع المقصود بالاشتقاق وضعاً ، أو تأويلاً ، مسوقاً لتخصيصٍ ، أو تعميمٍ ، أو مدحٍ ، أو ذمٍّ ، أو ترفيحٍ ، أو إبهامٍ ، أو التوكيدٍ ، فالتابع يعمُّ بفيئة التوابع ، والمقصود بالاشتقاق مُخْرِجٌ لِمَا سِوَى النعته" (٢٥) ، ومثّل ابن مالك ابن هشام (٢٦) ، وابن عقيل (٢٧) ، وابن الناظم (٢٨).

فالنعته معنى موجود في منعوته ، يذكّره المتكلم ليحصل التمييز بينه وبين غيره من أفراد جنسه ، وتوصّف المعرفة بالمعرفة ، والنكرة بالنكرة ؛ لأنّهما كالشيء الواحد ، فلا يجوز أن توصّف النكرة بالمعرفة ، ولا المعرفة بالنكرة.

والغرض من نعته المعرفة الإيضاح لِمَا يشوب المعرفة من تكبيرٍ ، فيرفع الوصف عنها الإبهام.

أما الغرض من وصف النكرة ، فهو التخصيص ؛ ليُتخلّص من العموم ، يقول أبو سعيد السيرافي: "معنى النعته: أنّه اختصاص نفس المنعوت ، وإخراج له من إبهام وعموم إلى ما هو أخصُّ منه ، فالنكرات المنعوتة يُخرجها النعته من نوعٍ إلى نوعٍ أخصُّ منه ، وأما المعارف فيُخرجها النعته من شخصٍ مُشتركٍ إلى أن يزول اللبس عنه ، أما النكرة فقولك: مررتُ برجلٍ ظريفٍ ، لو اقتصر على رجلٍ وحده لكان الرجل وحده من جملة الرجال كلّهم ، ونوعه الذي هو منهم الرجال على العموم ، فلما نعته بظريفٍ صار من جملة الرجال الظراف ، وهو أقلُّ من الرجال بالإطلاق ، وكلّما زدت في النعته كان النوع أخصُّ لو قلت: مررتُ برجلٍ ظريفٍ صيرفيّ ، صار من جملة الرجال الظراف الصيرافية ، وهم أقلُّ من الرجال الظراف فقط ، ولم يطلب في غير الصيرافية" (٢٩).

وقال ابن يعيش في وصف المعرفة: "ومثال صفة المعرفة قولك: جاءني زيدٌ العاقل ، ورأيتُ زيداً العاقل ، ومررتُ بزيدٍ العاقل ، فالصفة ههنا فصلته من زيدٍ آخر ليس بعاقلٍ ، وأزلتُ عنه هذه الشركة العارضة ، أي أنّها اتفقت من غير قصدٍ من الواضع ، إذ الأصل في الأعلام أن يكون كلُّ اسمٍ بإزاء مُسمّى ، فينفصل المُسمّيات بالألقاب ، إلاّ أنّه ربّما ازدحمت المسميات بكثرتها ، فحصلت ثم اشتراك عارض ، فأتي بالصفة لإزالة تلك الشركة ونفي اللبس ، فصفة

المعرفة للتوضيح والبيان ، وصفة النكرة للتخصيص وإخراج الاسم من نوعٍ إلى نوعٍ أخصّ منه^(٣٠) ، فالإيضاح يرفع الاشتراك اللفظي في المعارف ، والتخصيص يرفع الاشتراك المعنوي في النكرات^(٣١).

وقد يكون للوصف معانٍ أخرى غير التخصيص والإيضاح إذا الموصوف كان معلوماً ومعروفاً لدى المخاطب ، مثل: المدح ، والثناء ، والتأكيد ، والترحم ، يقول الرضي: "وإنما يكون لمجرد الثناء أو الذم ، إذا كان الموصوف معلوماً عند المخاطب ، سواء كان ممّا لا شريك له في ذلك الاسم ، نحو: بسم الله الرحمن الرحيم ، إذ لا شريك له تعالى في اسم الله ... أو كان ممّا لا شريك فيه ، نحو: أتاني زيدُ الفاضل العالم ، أو الفاسق الخبيث ، إذ عَرَفَ المخاطب زيداً الآتي قبل وصفه ، وإن كان له شركاء في هذا الاسم.

وإنما يكون الوصف للتأكيد ، إذا أفاد الموصوف معنى ذلك الوصف مصرحاً به بالتضمن ، نحو: أنا زيدُ البائس الفقير " ^(٣٢).

فِيخْتَلَفُ معنى الوصف بحسب نوع الاسم الموصوف ، إذا كان معرفة فيكون للإيضاح ، والثناء ، والمدح ، والترحم ، وغيرها ، أمّا إذا كان نكرة ، فيكون للتخصيص بعد أن كان الاسم نكرة شائعة غير محدّدة ، ومهما اختلفت الوظائف الدلالية للنعته فإنّ ذلك الاختلاف لا يفارق المفهوم الأساسي لما تجتمع عليه أنواع النعوت ، وهو الفائدة التي يكتسبها المنعوت من جهة المعنى.

_ أقسام الصفة (النعته)

ينقسم النعته باعتبار معناه إلى قسمين:

١_ النعته الحقيقي:

ويكون النعته دالاً على معنى حقيقي في موصوفه الأصلي ، فهو " وصفُ المنعوت بمعنى فيه " ^(٣٣).

وعرّفه الأزهرى بأنّه: " الجاري على مَنْ هو له في المعنى ... ، وهو رافع لضمير منعوتِه المستتر " ^(٣٤).

والنعته الحقيقي يتبعُ المنعوت في اللفظ والمعنى ، أي أنّه يتبعه في الإعراب ، والتعريف والتذكير ، والتذكير والتأنيث ، والإفراد والتثنية والجمع ، وكذلك النعته هو ذات المنعوت من جهة المعنى ؛ ولذلك سُمِّيَ بالنعته الحقيقي ؛ لوجود المشابهة والمماثلة التي تُشعر أنّ النعته هو المنعوت ذاته ، ويرفعُ النعته ضميراً مستتراً يعود على المنعوت ليزيدَ الترابط المعنوي بينهما.

نصَّ الرضي على ذلك بقوله: " إِنَّمَا تَبِعَهُ فِي هَذِهِ الْعَشْرَةِ لِكَوْنِهِ إِيَّاهُ فِي الْمَعْنَى " (٣٥)، وقال الأزهري: " وَإِنَّمَا وَافَقَهُ فِيمَا ذَكَرَ ؛ لِأَنَّ النِّعْتَ الحَقِيقِي نَفْسَ مَنَعُوتهُ فِي الْمَعْنَى ، وَالمُوافِقَةُ تُشْعِرُ بِالمِثَالَةِ " (٣٦) ، والنعت الحقيقي ثلاثة أنواع:

- ١_ مفرد: وهو ليس بجمله ولا شبه جملة ، نحو: جاءَ محمدٌ العاقل.
 - ٢_ جملة اسمية ، أو فعلية ، كقوله تعالى: ﴿ مِنْهُ ءَايَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ ﴾ (٣٧).
 - ٣_ شبه جملة من جار ومجرور أو ظرف، كقوله تعالى: ﴿ وَأَمْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ ۗ فِي جِيدِهَا حَبْلٌ مِّن مَّسَدٍ ﴾ (٣٨).
- ٢_ النعت السببي:

يُذَكِّرُ النِّعْتَ السَّبْبِي لِيبينَ صفةً في شيءٍ مرتبطٍ بالموصوف ، وهو المقصود بقولهم: "بذكر معنى... في شيءٍ من سببه" (٣٩).

أو هو التابع الدال على معنى في المتعلق بالمتبوع ، نحو: مررتُ برجلٍ كريمٍ أبوه (٤٠).
فيتجه معنى النعت إلى ما كان مرفوعاً بسببه ، أي إلى الاسم اللاحق له ، لا الاسم السابق الذي هو المنعوت الحقيقي ، فالمعنى لا يعود له ، وقد جعلوا ذلك سبباً لنقص المطابقة بينهما ، فيطابق الاسم السابق للنعت في التعريف والتذكير والإعراب ، أي: اثنين من خمسة؛ لأنها من أحكام الأسماء.

أمّا من جهة الإفراد والتنثية والجمع ، فيلزمُ النعت السببي حالة الإفراد ؛ لأنَّه مشبَّه بالفعل، والفعل إذا تقدّم لا تتصل به علامات التنثية أو الجمع ، إذا كان فاعله مُثنى أو جمعاً.

أمّا التذكير والتأنيث فيطابق النعت السببي الاسم الذي يعود عليه معنى النعت ؛ لأنَّه لا يصحُّ أن يكونَ الشيء الواحد مذكراً ومؤنثاً إذا اختلفت دلالة الاسم السابق للنعت عن دلالة الاسم اللاحق له في التذكير والتأنيث ؛ ولأنَّ الفعل يُؤنَّث ويُدكَّر معناه بالاسم المرفوع به ؛ ولذلك يُطابق النعت السببي الاسم المرفوع به في التذكير والتأنيث ، يقول ابن الحاجب: " الصفة تشبه الموصوف في عشرة أشياء كما ذُكر ، إلاَّ أنها إذا كانت لما هو من سببه نقصت خمسة ، وهي: الإفراد ، والتنثية ، والجمع ، والتذكير ، والتأنيث ، وسرُّ ذلك أنَّ التذكير والتأنيث إنّما يكون في الاسم المُشتق باعتبار فاعله ، وفاعله في الحقيقة هو المتأخّر عنه لا الموصوف؛ فلأجل ذلك كان تذكيره وتأنيثه باعتبار المتأخّر لا باعتبار الموصوف ، وكذلك الإفراد والتنثية والجمع في الأسماء المشتقة إنّما هو باعتبار فاعلها... ، وأمّا الخمسة الأخرى ، وهي الإعراب ، والتعريف ، والتذكير ، فأحكام ليست من أحكام الأفعال ، وإنَّما هي من أحكام الأسماء ، فوجب أن تجري في الاسم الواقع صفة باعتبار الأول ؛ لأنَّه له باعتبار الاسمية ، بخلاف الخمسة الأخرى ، فإنَّها لم تكن باعتبار الاسمية على ما تقدم بيانه" (٤١).

فيظهر أن أمر التوافق اللفظي والمعنوي بين النعت والمنعوت في الأحكام الخمسة مرتبطٌ بالعلاقة المعنوية بينها ، وعود الضمير في النعت على ما قبله ، فيكون نعتاً حقيقياً مطابقاً في أحكامه كلها للمنعوت، أو عوده على ما بعده ، فيكون سببياً يطابقه في التعريف والتذكير والإعراب ، ويطابق ما بعده في التذكير والتأنيث ، ويلزم حالة الأفراد ، ولعلّ تمام المطابقة في النعت الحقيقي ونقصها في النعت السببي من أكثر الأمثلة وضوحاً على تلاؤم الحكم النحوي مع المعنى ، إذ لمّا نقص الترابط المعنوي بين طرفي الإتياع في النعت السببي نقصت الأحكام المتطابقة بينها ، ولمّا تطابقت تماماً في النعت الحقيقي جاء النعت مطابقاً للمنعوت في الأحكام الخمسة كلها.

المبحث الثاني

التوكيد

التوكيد في اللغة ، يقول ابن دريد: " وكَدِّتُ العَهْدَ والعَدَّةَ توكيداً ، إذا أحكمتُهُ ، وكلُّ شيءٍ أحكمته فقد وكَدِّتُهُ " (٤٢) ، ويقول ابن فارس هي: " كلمةٌ تدلُّ على شدِّ وإحكامٍ ، وأوكِدَ عَفَدَكَ ، أي شدَّهُ " (٤٣).

أمّا في الاصطلاح فقد سمّاه سيبويه صفة ، لعلّ ذلك لأجل ما فيه من عودة على المؤكّد وتبعيته له ، فقال: " اعلم أنّ هذه الحروف كلّها تكون وصفاً للمُضَمَّرِ المجرور والمنصوب والمرفوع ، وذلك قولك: مررتُ بكَ أنتَ ، ورأيتُكَ أنتَ ، وانطلقتِ ، وليس وصفاً بمنزلة (الطويل) ، إذا قلت: مررتُ بزيدِ الطويلِ ، ولكنّه بمنزلة نفسه إذا قلت: مررتُ به هو هو ، ومررتُ به نفسه ، ولست تُريد أن تُحلِّيهِ بصفةٍ ولا قرابةٍ كأخيك " (٤٤).

وعرّف ابن جني التوكيد بقوله: " التوكيد لفظٌ يتبعُ الاسمَ المؤكّد في إعرابه ؛ لرفع اللبس وإزالة الاتساع " (٤٥) ، فبيّن ابن جني أنّ المؤكّد يتبع المؤكّد في الإعراب ، وأنّ الغرض من التوكيد رفع اللبس وإزالة الاتساع في الحديث.

وجاء في المُفَصَّلِ للزمخشري أنّ التوكيدَ " على وجهين: تكرير صريح ، وغير صريح " (٤٦) ، فاكتفى ببيان أقسامه ، وهذه طريقة أغلب النحاة ، إذ يستغنون عن التعريف بذكر أقسامه إن وُجِدَتْ.

وعرّف الجزولي التوكيد بأنّه: " تكريرٌ وإحاطة ، فالتكرير ضربان: تكرير لفظٍ ، وتكرير معنى " (٤٧).

أمّا ابن الحاجب فعرّف التوكيد بقوله: " تابعٌ يُفَرِّرُ أمرَ المتبوع في النسبة والشمول " (٤٨).

ويجنح ابن الصائغ في تعريفه للتوكيد إلى الجانب اللغوي ، فيقول: "التأكيد هو تمكين معنى القول في النفس"^(٤٩).

والتوكيد عند ابن عصفور: " لفظٌ يُراد به تثبيت المعنى في النفس ، وإزالة اللبس عن الحديث أو المُحدِّث عنه ، وذلك أنَّ التوكيد ينقسم قسمين: توكيد لفظي ، وتوكيد معنوي"^(٥٠)، فيمتاز تعريف ابن عصفور بشموليته لذكره قِسْمَي التوكيد اللفظي والمعنوي ، فاللفظي ما يثبت المعنى في النفس ، والمعنوي ما يزيل اللبس عن الحديث أو المُحدِّث عنه.

أقسام التوكيد

لمَّا كانت وسيلة التوكيد إعادة اللفظ المؤكَّد نفسه ، أو إعادة معناه في لفظٍ آخر ، قَسَمَ النحاة التوكيد إلى توكيد لفظي ، وتوكيد معنوي ، يقول ابن السراج: "التوكيد يجيء على ضربين ، ضربٌ يُعاد فيه الاسم بلفظه ، وضربٌ يُعاد معناه"^(٥١).

وقال الزمخشري: "التأكيد على وجهين: تكرير صريح ، وغير صريح ، فالصريح نحو قولك: رأيتُ زيدًا زيدًا ، وغير الصريح نحو قولك: فعل زيدٌ نفسه"^(٥٢).

فَقَسَمَ النحاة التوكيد بحسب طبيعة التكرار في كلِّ نوعٍ ، فالتوكيد اللفظي أمره راجعٌ إلى إرادة تكرار اللفظ ، وتمكينه في السمع ؛ لكي لا يتوهم المخاطب ، أمَّا التوكيد المعنوي فإنَّ المراد منه الحقيقة ، يقول ابن يعيش: " فأما التوكيد اللفظي ، فهو راجعٌ إلى اللفظ ، وتمكينه من ذهن المخاطب وسمعه ، خوفًا من توهم المجاز ، أو توهم غفله عن استماعه ، فاللفظ هو المقصود في التوكيد ، فأما المعنوي ، فإنَّ المراد منه الحقيقة ؛ ولذلك أُعيدَ المعنى في غير ذلك اللفظ"^(٥٣).

ويُعرَّف التوكيد اللفظي بأنَّه: " إعادة اللفظ ، أو تقويته بموافقة معنى ، وإن كان المؤكَّد به ضميرًا متصلًا أو حرفًا غير جواب"^(٥٤).

وعرَّف ابن الناظم التوكيد اللفظي بأنَّه: " تكرار معنى المؤكَّد بإعادة لفظه ، أو تقويته بمرادفه الفصل التقرير ، خوفًا من النسيان ، أو عدم الإصغاء ، أو الاعتناء"^(٥٥).

وعرَّفه ابن هشام بأنَّه: " اللفظ المكرر به ما قبله "^(٥٦) ، فمثال تكرير الاسم: رأيتُ زيدًا

زيدًا ، والفعل ، قامَ قامَ زيدٌ ، وفي الجملة كقوله تعالى: ﴿ كَلَّا سَوْفَ تَعْمُونَ ﴾ ^(٥٧) ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ

تَعْمُونَ ^(٥٧) ، والأكثر في توكيد الجمل أن يكونَ التكرار بالعطف ^(٥٨) ، وكذلك التوكيد بتكرار

الضمير ، مثل: مررتُ بك بك ، ويُشترطُ في توكيد الضمير المتصل أن يُعاد المؤكَّد بما انَّصل بالمؤكَّد.

أمّا التوكيد المعنوي فعرفه ابن السراج بقوله: "هو إعادة المعنى بلفظٍ آخر، نحو قولك: مررتُ بزيدٍ نفسه، وبكم أنفسكم، وجاءني زيدٌ نفسه، ورأيتُ زيدًا نفسه، ومررتُ بهم أنفسهم" (٥٩).

وحدهُ الأشموني بأن ذكرَ غرضه الذي يستعمل لأجله، فقال: "التابع الراجع احتمال إرادة غير الظاهر" (٦٠).

وللتوكيد المعنوي ألفاظٌ تسعة، ذكرها النحاة في مصنفاتهم، وهي (نفس، وعين، وكل، وكِلا، وكلتا، (مضافات إلى ضمائر المؤكّد)، وأجمع، وأجمعون، وجمعاء، وجمع).
وُقِّسَ التوكيد المعنوي على أنواع، بحسب اللفظ المؤكّد (٦١):

١_ التوكيد بـ(النفس والعين)؛ لرفع توهم الإضافة إلى المؤكّد حتى لا يتوهم السامع أنّ المتكلم حذف مضافاً وأقام المضاف إليه مقامه، نحو: جاء زيدٌ نفسه أو عينه، وجاءت هندٌ نفسها أو عيُنها، وجاء الزيدانِ أنفسهما أو أعينهما، وهكذا.

ولا بُدَّ من إضافة النفس والعين إلى ضمير يطابق المؤكّد، وغرض التوكيد بالنفس والعين، رفع احتمال أنّ يكون في الكلام مجاز، أو سهو، أو نسيان (٦٢)، ومطابقة الضمير العائد على المتبوع هنا دليلٌ على مراعاة التوافق العددي والنوعي بين طرفي التوكيد، توافُقاً يعتمد المعنى أساساً له.

٢_ (كلا، كلتا، كل، أجمع، أجمعون، جمعاء)، للدلالة على الشمول والإحاطة، ويرفع بها احتمال تقدير بعض مضاف إلى متبوعهن، فـ(كلا، وكلتا)، لإثبات الحكم للأثنين المؤكّدين، مثل: جاء الزيدانِ كلاهما، وجاءت الهنداتِ كلتاها.

وكذلك (كل، وجميع) لتأكيد الجمع، وللدلالة على الإحاطة والشمول، كقوله تعالى: ﴿وَأَتُونِي بِأَهْلِكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ (٦٣)، والأهل في اللغة: "أهل الرجل: عشيرته وذوو قرياه" (٦٤)، جاء في الكشف "وأتوني بأهلكم أجمعين؛ أي يأتيني أبي، ويأتني آله جميعاً..." (٦٥)، وقوله تعالى: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾ (٦٦)، وهذا تأكيدٌ أنّ الله تعالى علّم آدم كلّ الأسماء جملةً وتفصيلاً" (٦٧).

ويبيّنُ بعد هذه النصوص البيّنة أنّ الأساس الذي جُعِلَ بناءً عليه التوكيد في باب التوابع، هو أنّ لفظً مرتبطاً بالمتبوع من جهةٍ معناه؛ لتقويته وتثبيتته في نفس السامع أو المخاطب، ويفترن مع هذا الارتباط المعنوي توافق لفظي من جهةٍ اتّحاد حركة الإعراب، والضمير العائد على المتبوع المتّصل بالتابع، حتى أنّ التوكيد _الذي هو مضمون معنوي خالص_ اقترنُ باصطلاح هذا الموضوع، فجُعِلت الفائدة المعنوية رأساً للباب وعنواناً له.

البحث الثالث:

البدل

البدل في اللغة ، يقول ابن فارس: " الباء والذال واللام أصل واحد: " ، وهو قيام الشيء مقام الشيء الذاهب^(٦٨).

وفي الاصطلاح عرّفه سيبويه بقوله: " هذا بابٌ من الفعل يُستعملُ في الاسمِ ثمَّ يُبدل مكان ذلك الاسمِ اسم آخر ، فيعملُ فيه كما عملَ في الأول ، وذلك قولك: رأيتُ قومَكَ أكثرَهُم^(٦٩).

وسمّى المبرد البدلَ تعييناً ، وعلّل تسمية البدل بقوله: " قيل البدل ؛ لأنّ الذي عمل في الذي قبله قد صار يعمل فيه بأن فرغ له"^(٧٠).

وعرّف الزمخشري البدل وفصل فيه ، مبيّناً الغاية منه قائلاً: " هو الذي يعتمد بالحديث، وإنما يُذكر لنحو من التوطئة ؛ ليفاد بمجموعهما فضل تأكيد وتبيين لا يكون في الأفراد...، وقولهم: إنّه في حكم تنحية الأول ، إيدان منهم باستقلاله بنفسه ، ومفارقته التأكيد والصفة في كونهما متميّناً لما يتبعانه ، لا أن يعنوا إهدار الأول وإطراحه"^(٧١).

وحده ابن يعيش قائلاً: " البدلُ ثانٍ يُقدّر في موضع الأول ، نحو: مررتُ بأخيكَ زيدٍ ، فزيدٍ ثانٍ من حيث كان تابعاً للأول في إعرابه ، واعتباره بأن يُقدّر في موضع الأول حتى كأنك قلت: مررتُ بزيدٍ ، فيعمل فيه العامل كأنه حال من الأول"^(٧٢)، وواضح أنّ التقدير المقصود هنا هو احتمالية التبادل الموضوعي للمبدل منه ؛ لصحة تسليط البدل من جهة المعنى، وعرّفه ابن هشام: "تابع مقصود بالحكم بلا واسطة"^(٧٣).

فالبدل من التوابع التي تتبع المبدل منه في إعرابه ، ويكون بمعنى المبدل منه ، ويؤتى به للتبيين أو التأكيد ، فهو يجمع بين التوكيد والنعته ، كما قال ابن جني: "اعلم أنّ البدل يجري مجرى التوكيد في التحقيق والتشديد ، ومجرى الوصف في الإيضاح والتخصيص"^(٧٤) ، فنصّ على الفوائد المعنوية من الإتيان به دون سواه من الأحكام اللفظية المتطابقة بين طرفي الإتيان هنا.

أقسام البدل

يُقسّم البدل من حيث مطابقته لمعنى المبدل منه تطابقاً كاملاً أو جزئياً ، أو عدم مطابقته لمعناه على أربعة أقسام:

١_ بدل كل من كل: ويُسمى (البدل المطابق) ، ويكون معناه مساوياً لمعنى المُبدل منه ، فيكون التابع هو المتبوع بعينه ، يقول ابن الخبار: " أن تُبدل الاسم من الاسم ، وهما دالان على معنى واحد ، وهذا يُسمى بدل كل من كل ؛ لأنَّ الثاني دالٌّ على جميع ما يدلُّ عليه الأول" (٧٥). وهذا النوع من البدل يوافق المُبدل منه في التذكير والتأنيث ، وفي الإفراد والتثنية والجمع ؛ لاتحادهما في المعنى (٧٦).

ومثاله قوله تعالى: ﴿ أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ۖ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ... ﴾ (٧٧)، ويُسمى ببديل شيء من شيء ، أو بدل المطابق ، لوقوعه في اسم الله تعالى (٧٨) ، نحو: ﴿ إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ﴾ (٧٩) ، جاء في تفسير القرطبي: " هو كقولك: خَرَجْتُ إِلَى زَيْدٍ الْعَاقِلِ الْفَاضِلِ مِنْ غَيْرِ وَآوٍ ؛ لِأَنَّهُمَا شَيْءٌ وَاحِدٌ ، وَاللَّهُ هُوَ الْعَزِيزُ الَّذِي لَا مِثْلَ لَهُ وَلَا شَبِيهَ" (٨٠).
٢_ بدل بعض من كل ، ويكون البدل جزءاً من المُبدل منه ، وتختلف نسبة هذا الجزء سواء كان أكثر أم أقل أم مساوياً ، يقول ابن هشام: " بدل بعض من كل ، وهو بدل الجزء من كَلِّهِ ، قَلِيلاً كَانَ ذَلِكَ الْجُزْءُ أَوْ مَسَاوِياً أَوْ أَكْثَرَ ، (أَكَلْتُ الرِّغِيْفَ ثُلُثَهُ أَوْ نِصْفَهُ أَوْ ثُلُثَيْهِ) ، وَلَا بُدَّ مِنْ اتِّصَالِهِ بِضَمِيرٍ يَرْجِعُ عَلَى الْمُبْدَلِ" (٨١).

والجزئية من الأمور المعنوية فهي تعني بعض الشيء أو قسمه ؛ ولذلك يتطلب أن يكون في التابع ضمير يعود على المتبوع ، سواء كان مذكراً ، كقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيْرًا وَنَهَضُوا ﴾ (٨٢)، وكثير منهم بدل من الضمير أي الواو ، وهو بدل بعض من كل (٨٣)، أو كان الضمير مقدراً ، كقوله تعالى: ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيْلًا ﴾ (٨٤)، من استطاع منهم (٨٥).

٣_ بدل الاشتمال ، ويكون هذا البدل من مشتلمات المتبوع وليس جزءاً منه ، يقول ابن هشام: " بدل الاشتمال وضابطه أن يكون بين الأول والثاني ملابسة بغير الجزئية ، كقولك: أعجبنى زيدٌ علمه " (٨٦) ، فالاشتمال المقصود هنا هو اشتمال المتعلقات المعنوية غير الحسية ، كالكرم ، والعلم ، والخلق ، ونحوه ؛ لأنَّ تلك الحسيَّة الجزئية هي المرادة في بدل البعض من الكل ، ويُعرَّف بأنَّه: " هو بدل شيء يشتمل عامله على معناه بطريق الإجمال ، كأعجبنى زيدٌ علمه أو حسنه أو كلامه" (٨٧).

وإنَّما سُمِّيَ هذا النوع ببديل الاشتمال لأنَّ " المراد المُبدل منه بلازمة من لوازمه قد اشتمل عليه على سبيل الإجمال مع لوازم آخر ، فيأتي الاشتمال ليزيح هذه اللوازم المشتملة ويثبت على واحدة منها تفصيلاً وبيانا" (٨٨)، والفرق بين بدل الاشتمال ، وبدل البعض من الكل ، أنَّ الاشتمال

يكون في المعاني أو ما كان بمنزلة المعاني ، كالحسن والعقل ، وبدل البعض من كل يكون جزءاً من المُبدل منه لا معنى فيه.

كما أنّ بدل الاشتمال يمكن معرفته دون ذكره ؛ لأنّ عندما نقول: أعجبنى زيدٌ ، يفهم منه أنّك عجبته بمعنى فيه ؛ لأنّك لا تقول: أعجبنى زيدٌ ، وأنت تريد أنّك عجبته بعضوٍ من أعضاء جسده^(٨٩).

ويُشترط في هذا النوع أيضاً أن يكون في البديل ضميراً يعود على المُبدل منه ؛ لأنّه لازمة من لوازم المُبدل منه ومعنى فيه ، كما يُشترط فيه أن يكون الأول مشتملاً على الثاني، فيجوز الاكتفاء بالأول ، كقولك: سرقَ عبدالله ثوبه ، فيجوز أن تقول: سرقَ عبدالله^(٩٠).

٤_ بدل الغلط ، وهو البديل الذي لا علاقة له بالمُبدل منه في المعنى ؛ لأنّ المُتحدّث قد غلطَ أو نسي فتدرك غلظه أو نسيانه بالبديل ، يقول المبرد: " بدل الغلط وذلك قولك: مررتُ برجلٍ حمارٍ ، أراد أن يقول: مررت بحمارٍ ، فأما أن يكون غلط في قوله: مررتُ برجلٍ ، فتدرك فوضع الذي جاء به ، وهو يريد في موضعه ، أو يكون كأنّه نسي فذكر " ^(٩١) ، ويتبع هذا النوع من البديل المُبدل منه في الإعراب ليس لتوافق أو ترابط معنوي ؛ وإنّما يُريد أن يُبين أنّ الثاني هو المقصود لا الأول ؛ لأنّ اللسان قد سبق إلى الشيء الذي لا يريده ، فيلغيه بذكر البديل ؛ ولذلك قال المبرد: " وهو يريد في موضعه "^(٩٢).

وقال الرضي: "ومعنى بدل الغلط ، البديل الذي كان سبب الإتيان به الغلط في ذكر المُبدل منه ، لا أنّ البديل هو الغلط "^(٩٣) ، والأحسن في هذا النوع من البديل أن يأتي بـ(بل) للإضراب عن الأول ، حتى لا يتوهم السامع أنّك قصدت بذلك الصفة ^(٩٤) ، وهذا النوع من البديل لم يقع في القرآن الكريم ، ولا في الشعر.

المبحث الرابع:

العطف:

العطف في اللغة: ردُّ الشيء على الشيء^(٩٥).

أمّا تعريف العطف في الاصطلاح ، فإنّ العلماء لم يُعرفوه ، واكتفوا بذكر أقسامه (عطف النسق، وعطف البيان) ، وكلا القسمين يتبع المعطوف في إعرابه ، إلّا أنّ في عطف النسق المعطوف عليه غير المعطوف في المعنى ، فأحتاج إلى رابط ليربطهما في الحكم ، فلم يكن الرابط إلّا الحرف ، أمّا عطف البيان يكون موضحاً للمعطوف عليه ، أو مُخصّصاً له ، فهو من معاني المتبوع ومتمّماته ، فلم يحتج إلى ربط.

١_ عطف النسق ، عرّف سيبويه بالعطف في قوله: " هذا بابٌ مجرى النعت على المنعوت أو الشريك على الشريك... " (٩٦) ، وقال أيضاً: " مررتُ برجلٍ صالحٍ بل طالح ، وما مررتُ برجلٍ كريمٍ بل لئيم ، أبدلت الصفة الأخرى من الصفة الأولى وأشركت بينهما (بل) في الإجراء على المنعوت " (٩٧).

وعرّفه الحيدرة اليميني بأنّه: "ردُّ آخرِ الكلام على أوّلِهِ حتى يصير إعراب الثاني كإعراب الأول ، إن رفعا فرفع ، وإن نصبا فنصب ، وإن جزأ فجزأ ، وإن جزمًا فجزم" (٩٨) ، وكلامه هنا يُلفت بوضوح إلى ما يجزّه الرابط المعنوي بين طرفي العطف من تتابع إعرابي.

وعند ابن الحاجب: "تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه ، يتوسّط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة ، نحو: قامَ زيدٌ وعمروٌ" (٩٩) ، فقوله: التابع المقصود بالنسبة ، يعني القصد من حيث المعنى.

وعرّف ابن عصفور عطف النسق ذاكراً أحواله في قوله: " حَمَلُ الاسم على الاسم ، أو الفعل على الفعل ، أو الجملة على الجملة ، بشرط توسّط حرف بينهما " (١٠٠).

أمّا الجرجاني فعرّفه قائلاً: "تابعٌ يدلُّ على معنى مقصود بالنسبة مع متبوعه، ويتوسّط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة" (١٠١).

وإنّما سُمّي بعطف النسق ؛ لمجيء الكلام على " نظام واحد عام في الأشياء " (١٠٢) يقوم على التتابع والترتيب ، فيجري الكلام على مجرى واحدٍ متناسق.

وإنّما احتاج في عطف النسق أن يكون بحرفٍ ؛ لأنّه انفردَ عن باقي التتابع بأنّ معنى المتبوع غير معنى التابع ، وأنّه لا صلة له به ، فهو ليس من صفاته ، ولا من أجزائه ، ولا هو مُبيّن له أو مُؤكّد ، يقول ابن الخباز: " ولمّا كان التابع في هذا الباب غير المتبوع احتاجا إلى رابطٍ ، وكان الحرفُ أولى ؛ لأنّ الحروف نوابغ عن الأفعال ، وفي حروف العطف اختصارٌ بديع ، وهو أنّها تكفي مؤونة تكرير العامل ، والعطف في المختلفين نظير التثنية في المنفقين " (١٠٣).

والفائدة من عطف المفرد على المفرد ، لإشراك المعطوف بعامل المعطوف عليه ، أمّا فائدته في الجمل فهو تحقيق الوحدة الدلالية في الجمل المُكوّنة للنص ، وهو ما يُسمّى بالاتساق (١٠٤).

وقسّم ابن مالك حروف العطف تقسيماً معنوياً صرفاً ، بحسب إشراك التابع ما قبله في اللفظ والحكم إلى قسمين:

الأول: ما يتبع المعطوف عليه في اللفظ والمعنى ، وهو: الواو ، والفاء ، وثمّ ، وحتى ، نحو: جاء زيدٌ وعمروٌ ، وجاء زيدٌ ثمّ عمروٌ ، وجاء زيدٌ فعمرٌ ، وقدم الحجاج حتى المشاء.

وفي (أم ، وأو) خلافٌ ، فالعادة لا يشرك المعطوف بها المعطوف عليه في اللفظ والحكم ، إلا أن ابن مالك جعلها كالواو والفاء ، وعللَ لذلك بقوله: " فإنَّ القائل: أزيدُ عندك أم عمرو؟ عالم بأنَّ أحدَ المذكورين عند المخاطب ، غير عالم بتعيينه ، فما بعد (أم) مشارك لما قبلها في معناه وإعرابه.

أمَّا الإعرابُ فبيِّن ، وأمَّا المعنى فلما ذكرته من تساويهما في إمكان ثبوت الحكم وانتقائه دون ترجيح.

وأما (أو) فإنَّ ذكرها يُشعر السامع بمشاركة ما قبلها لما بعدها فيما سيقت لأجله من شكٍ وغيره.

وقد يُذكر ما قبلها دون تردُّد يحوج إلى (أو) ، ثم يحدث ما يحوج إليها فتُذكر ، وتعرض مشاركة ما قبلها لما بعدها فيما يقتضيه "(١٠٥).

فَجَعَلَ (أم) و(أو) ممَّا يُشارك قبله في المعنى لعلم المخاطب في كليهما ، إلا أن في (أم) يحتاج إلى تحديد أحد المذكورين ، وفي (أو) يحتاج السائل إلى التأكيد وإزالة الشك.

الثاني: ما يُشرك المعطوف مع المعطوف عليه في اللفظ دون المعنى ، وهي (بل ، لكن ، لا) ، فالمعطوف غير المعطوف عليه ، فهذه الحروف إمَّا تنفي الحكم عن المعطوف ، مثل: جاء زيدٌ لا عمرو ، أو يكون المعطوف هو المقصود بالحكم ، مثل: جاء زيدٌ بل عمرو.

٢_ عطف البيان ، سمَّى سيبويه عطف البيان بـ (الصفة ، والبدل ، والعطف ، وعطف البيان) (١٠٦) ، وإنما سمَّى عطف البيان بأسماء التوابع الأخرى ؛ لأنَّ " عماده في هذا أصلُ البيان ، فالتابع الذي يأتي مُبيِّنًا لمتبوعه ، مُوضِّحًا له ، فهو عنده عطف بيان كونه عطفُ لبيانه "(١٠٧).

وعرَّف ابن السراج عطف البيان بأنَّه: " اسمٌ غيرُ مُشتقٍّ من فعلٍ ، ولا هو تحلية ، ولا ضرب من ضروب الصفات ، فعَدَلَ النحويون عن تسميته نعتًا ، وسمَّوه عطف البيان ؛ لأنَّه للبيان جيء به ، وهو مفرق بين الاسم الذي يجري عليه ، وبين ما له مثل اسمه ، نحو: رأيتُ زيدًا أبا عمرو ، ولقيتُ أخاك بكرًا "(١٠٨).

وبيَّن ابن جني أنَّ عطف البيان يقسم مقام الصفة في بيان المتبوع في قولسه: " أن تُقيم الأسماء الصريحة غير المأخوذة من الفعل مقام الأوصاف المأخوذة من الفعل ، تقول: قام أخوك محمدٌ ، كقولك: قام أخوك الظريف "(١٠٩) ، فكلًّا من (محمد) و(الظريف) جاء بيانًا لكلمة (أخوك) وخصَّصته.

وعرَّف الزمخشري عطف البيان ببيان الغرض منه ، فقال بأنَّه: " اسم غير صفة ، يكشفُ عن المُراد كشفها ، وينزلُ من المتبوع منزلة الكلمة المستعملة من الغريبة إذا ترجمت بها "(١١٠).

ولا يَخْتَلَفُ تعريف الجزولي عن الزمخشري ، إلا أنه بيّن عدم جعله نعتاً (لمانع) ، ولعلّه يَفْضِدُ أَنْ عطفَ البيان جامدٌ ، قائلاً: " هو الاسم الجاري على اسم دونه في الشهرة ، لا بيّنه كما بيّنه النعت ، إلا أنه لا يكون نعتاً لمانع" (١١١).

وعرّفهُ السيوطي ببيان معناه في قوله: "هو الجاري مجرى النعت في تكميل متبوعه توضيحاً وتخصيصاً ، قيل: وتوكيداً" (١١٢).

فكلّ التعريفات السابقة جَرَتْ على بيان أنّ عطفَ البيان لمعنى لتوضيح والتخصيص، وأنّه لا يُشْتَرَطُ فيه الاشتقاق على عكس النعت الذي يكون مشتقاً من الفعل.

ويَتَضَحُّ ممّا سبق أنّ كلّ تابعٍ يكون لبيان معنى في المتبوع ، سواء كان عن طريق التوضيح أو التخصيص أو التأكيد ؛ ولهذا السبب انْفَقَّ كلُّ من التابع والمتبوع في الإعراب؛ لأنّها كالشيء الواحد ، فالأحكام النحوية المتطابقة من إعراب واشتراك في حكم العددية (الإفراد ، والتنثنية ، والجمع) ، أو النوعية (التذكير ، والتأنيث ، والتعريف ، والتكثير) تُرْجَعُ إلى الرابط المعنوي الوثيق بين طرفي الإِتباع في التوابع كلّها ، فالأساس الأصيل هو المعنى، والأحكام اللفظية نتائج لذلك الترابط المعنوي ، الذي عدّ بعض العلماء لأجله التابع والمتبوع كالشيء الواحد.

الخاتمة

تُمَثِّلُ التوابع مثلاً واضحاً صريحاً على سيادة العامل الشكلي (البنوي) في اعتباره عاملاً رئيساً في التصنيف النحوي ؛ لأنّ بين كلّ زوجٍ من التوابع علاقات وظيفية وخصائص نحوية متميّزة من كلّ نوعٍ من أنواع التوابع عمّا سواه ، ومع هذا فإنّ الجامع بين هذه الأنواع هو الحركة الإعرابية ، وقد برّزت مراعاة النحاة لهذا الجانب في تعريفهم للتابع ، ونصّهم فيه على الاتّفاق اللفظي في حركات الإعراب بين التابع والمتبوع.

ومع إدراك العلماء لدور الجانب اللفظي في الربط بين أنواع التوابع فإنّهم أغنوا كلّ نوعٍ منها بما يضمّه من خصائص وظيفية ودلالية بيّنة ، لا سيّما في العطف والبدل ، ومع هذا فإنّه لولا العامل اللفظي والتوافق والإعرابي بين التابع والمتبوع أيّاً كان نوعه لتفرّقت تلك التوابع بحسب معانيها وطبيعة العلاقة بين التابع والمتبوع في كلّ بابٍ من التوابع.

وتُمَثِّلُ أحكام النعت السببي في عدم التوافق العددي بين النعت والمنعوت دليلاً على مفارقة التابع لمتبوعه في بعض أحكامه إذا لم تتحقّق المطابقة الكاملة بينهما.

وقد برزت علل العلماء في باب التوابع تفسراً كثيراً من ظواهرها ، كما في تفسيرهم حاجة عطف النسق إلى واسطة العطف (حرف العطف) بأنه منفرد عن سواء من التوابع بأن معنى المتبوع غير معنى التابع ولا هو من أجزائه أو صفاته أو مؤكداته .
والحمد لله أولاً وآخراً .

الهوامش

- (١) ينظر: الأصول في النحو ١٩/٢ ، والإيضاح العضدي ٢٧٣ ، وشرح المقدمة المحسبة ٤٠٧/٢ ، وملحة الإعراب ٦٥ ، والمفصل في صنعة الإعراب ١٤٣ ، والبدیع في علم العربية ٣٠٨/١ .
- (٢) ينظر: التوجيه النحوي لتداخل التوابع في القرآن الكريم (رسالة): ٣٧ .
- (٣) رسالة الحدود ٦٨٠ .
- (٤) شرح المقدمة المحسبة ٤٠٧/٢ .
- (٥) المفصل في صنعة الإعراب ١٤٣ .
- (٦) شرح المفصل لابن يعیش ٢١٨/٢ .
- (٧) شرح الرضي على الكافية ٢٧٧/٢ .
- (٨) ينظر: المصدر نفسه ٢٧٨ /٢ .
- (٩) ينظر: المصدر نفسه ٢٧٨ /٢ .
- (١٠) تسهيل الفوائد ١٦٣ .
- (١١) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ٣٥٠ ، وينظر: اللحة في شرح الملحة ٦٨٧/٢ .
- (١٢) شرح شذور الذهب للجوري ٧٥٦/٢ ، وينظر: شرح الأشموني ٣١٥/٢ .
- (١٣) ينظر: نظرية المعنى في الدراسات النحوية ٢٤٧ .
- (١٤) الكتاب ٤٢١/١ - ٤٢٢ .
- (١٥) المقضب ٢٩٥/٤ .
- (١٦) سورة النور: ٣٥ .
- (١٧) همع الهوامع ١٥٩/٣ .
- (١٨) ينظر: الأصول في النحو ١٩/٢ .
- (١٩) الكتاب ٤٣٧/١ .
- (٢٠) ينظر: ظاهرة الإعراب في النحو العربي ٣ ، ونظرية المعنى في الدراسات النحوية ٢٥٢ .
- (٢١) لسان العرب (نعت) ٩٩/٢ .
- (٢٢) الأصول في النحو ٢١٤/١ .
- (٢٣) اللمع في العربية ٨٢ .
- (٢٤) شرح المفصل لابن يعیش ٢٣٢/٢ .
- (٢٥) شرح التسهيل ٣٠٦/٣ .
- (٢٦) ينظر: أوضح المسالك ٢٧٠/٣ .
- (٢٧) ينظر: شرح ابن عقيل ١٩١/٣ .
- (٢٨) ينظر: شرح ابن الناظم ٣٥٠/١ .
- (٢٩) شرح كتاب سيبويه السيرافي ٣١٣/٢ .
- (٣٠) شرح المفصل لابن يعیش ٢٣٣/٢ .
- (٣١) ينظر: شرح التصريح على التوضيح ١٠٨/٢ .
- (٣٢) شرح الرضي على الكافية ٢٨٨/٢ .
- (٣٣) اللحة في شرح الملحة ٢٧/٢ .
- (٣٤) شرح الأزهرية ٢٩ .
- (٣٥) شرح الرضي على الكافية ٣٠٧/٢ .
- (٣٦) شرح الأزهرية ٢٩ .
- (٣٧) سورة آل عمران: ٧ .
- (٣٨) سورة المسد: ٤ - ٥ .
- (٣٩) اللمع في العربية ٢٨ .

- (٤٠) ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ٣٥٠ ، وشرح الأشموني ٣١٧/٢ .
- (٤١) الإيضاح في شرح المفصل ٤٤٥/١ ، وينظر: أوضح المسالك ٢٧٤/٣ .
- (٤٢) جمهرة اللغة (وَدَكَ) ٦٨٠/٢ .
- (٤٣) مقاييس اللغة (وَكَذَ) ١٣٨/٦ .
- (٤٤) الكتاب ٣٨٥/٢ .
- (٤٥) اللمع في العربية ٨٤ .
- (٤٦) المفصل في صنعة الإعراب ١٤٥ ، وينظر: الأصول في النحو ١٩/٢ ، والكناش في فني النحو والصرف ٢٣٢/١ ، وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ١٦٤ ، وشرح ابن الناظم على الألفية ٣٥٧ .
- (٤٧) المقدمة الجزولية في النحو ٧٣ .
- (٤٨) الكافية في علم النحو ٣٠ .
- (٤٩) اللمحة في شرح الملح ٧٠٥/٢ ، وينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ٣٩٤/١ .
- (٥٠) شرح جمل الزجاجي ٢٢٨/١ .
- (٥١) الأصول في النحو ٩/٢ .
- (٥٢) المفصل في صنعة الإعراب ١٤٥ .
- (٥٣) سورة التكاثر: ٣ - ٤ .
- (٥٤) شرح المفصل ٢٢٧/٢ .
- (٥٥) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ١٦٦ .
- (٥٦) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ٣٦٢ .
- (٥٧) أوضح المسالك ٣٠١/٣ .
- (٥٨) ينظر: المصدر نفسه ٣٠٣/٣ .
- (٥٩) الأصول في النحو ٢٠/٢ .
- (٦٠) شرح الأشموني ٣٣٤/٢ .
- (٦١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٨٩/٣ ، وشرح ابن عقيل ٢٠٦/٣ .
- (٦٢) ينظر: أوضح المسالك ٢٩٣/٣ .
- (٦٣) سورة يوسف: ٩٣ .
- (٦٤) القاموس المحيط (أهل) ٩٦٣ .
- (٦٥) الكشاف ٥٠٣/٢ .
- (٦٦) سورة البقرة: ٣١ .
- (٦٧) ينظر: الجامع لأحكام القرآن ٢٨٤/١ .
- (٦٨) مقاييس اللغة (بَدَل) ٢١٠/١ .
- (٦٩) الكتاب ١٥٠/١ .
- (٧٠) المقتضب ٤ / ٢٩٥ .
- (٧١) المفصل في صنعة الإعراب: ١٥٧ .
- (٧٢) شرح المفصل ٢٥٨/٢ .
- (٧٣) شرح شنور الذهب ٥٦٧ .
- (٧٤) اللمع في العربية ٨٧ .
- (٧٥) توجيه اللمع ٢٧٥ .
- (٧٦) ينظر: تسهيل الفوائد ١٧٢ ، وينظر شرح قطر الندى ٣٠٩ .
- (٧٧) سورة الفاتحة: ٦ - ٧ .
- (٧٨) ينظر: همع الهوامع ١٧٦ / ٣ ، وحاشية الصبان ١٨٤/٣ .
- (٧٩) سورة إبراهيم: ١ .
- (٨٠) الجامع لأحكام القرآن ٣٣٨/٩ .
- (٨١) أوضح المسالك ٦٥/٣ .
- (٨٢) سورة المائدة: ٧١ .
- (٨٣) ينظر: إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم ٦٥/٣ .
- (٨٤) سورة آل عمران: ٩٧ .
- (٨٥) ينظر: معاني القرآن للأخفش ١٥٥/١ .
- (٨٦) شرح قطر الندى ٣٠٩ .
- (٨٧) حاشية الصبان ١٨٥ / ٣ .
- (٨٨) التوابع في نهج البلاغة (رسالة): ٢٠٠ .

- (٨٩) ينظر: شرح المقدمة المحسبة ٤٢٨/٢ .
(٩٠) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٥٣/١ .
(٩١) المقتضب ٢٨ /١ .
(٩٢) المصدر نفسه ٢٨ /١ .
(٩٣) شرح الرضي على الكافية ٣٨٦/٢ .
(٩٤) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٥٤/٢ .
(٩٥) جمهرة اللغة (عطف) ٩١٤/٢ .
(٩٦) الكتاب ٤٢١ /١ .
(٩٧) المصدر نفسه ٤٣٤ /١ .
(٩٨) كشف المشكل في النحو ١٩٤ .
(٩٩) الكافية في علم النحو ٣٠ ، وينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢٧٦/٢ .
(١٠٠) المقرب ٣٠٦ .
(١٠١) التعريفات ١٥١ .
(١٠٢) لسان العرب (نسق) ٣٥٢/١٠ .
(١٠٣) توجيه اللمع ٢٨٣ .
(١٠٤) ينظر: الاتساق في العربية (رسالة): ٩٤ ، والتوابع في نهج البلاغة (رسالة): ٢٢١ .
(١٠٥) شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٢٠٣/٣ .
(١٠٦) ينظر: الكتاب ٤٣٢-٤٣٣ ، ٤٣٣-٤٣٢/١ ، ١٨٥-١٨٤/٢ ، ١٨٦ ، ١٩٠ ، ١٩٣ .
(١٠٧) التوجيه النحوي لتداخل التوابع في القرآن الكريم ٥٦ .
(١٠٨) الأصول في النحو ٤٥/٢ .
(١٠٩) اللمع في العربية ٩٠ .
(١١٠) المفصل في صنعة الإعراب ١٥٩ .
(١١١) المقدمة الجزولية في النحو: ٧٠ .
(١١٢) همع الهوامع ١٥٩/٣ .

المصادر

أولاً: الكتب

- إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ، أبو السعود (محمد بن محمد بن مصطفى ت ٩٨٢هـ) ، دار إحياء التراث العربي _ بيروت ، (د. ط) ، (د.ت).
- الأصول في النحو ، ابن السراج (أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي ت ٣١٦هـ) ، تحقيق: الدكتور عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت _ لبنان ، ط ٣ ، ١٤١٧هـ _ ١٩٩٦م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ابن هشام (عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ت ٧٦١هـ) ، ومعه كتاب عدّة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ، تأليف: محمد محيي الدين عبد الحميد ، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع _ دمشق ، (د. ط) ، (د.ت).
- الإيضاح العضدي: أبو علي الفارسي (أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان ت ٣٧٧هـ) ، حَقَّقَه وَقَدَّمَ لَهُ: د. حسين شاذلي فرهود ، ط ١ ، ١٣٨٩هـ _ ١٩٦٩م.
- الإيضاح في شرح المفصل ، ابن الحاجب النحوي (أبي عمرو عثمان بن عمر ت ٦٤٦هـ) ، تحقيق: د. موسى بناي العلي ، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ، العراق ، (د. ط) ، ١٤٠٢هـ _ ١٩٨٢م.

- البدیع فی علم العربیة: ابن الأثیر (مجد الدین أبو السعادات المبارک بن محمد ت ٦٠٦هـ) ، تحقیق: د. فتحي أحمد علي الدين ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة _ المملكة العربية السعودية ، ط ١ ، ١٤٢٠ هـ _ ٢٠٠٠م.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، ابن مالك (محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجبالي ت ٦٧٢هـ) ، تحقيق: محمد كامل بركات ، دار الكتاب العربي ، دمشق ، (د. ط) ، ١٣٨٧ هـ _ ١٩٦٧م.
- التعريفات ، الجرجاني (علي بن محمد بن علي الزين الشريف ت ٨١٦هـ) ، تحقيق: إبراهيم الانباري ، دار الكتب العلمية ، بيروت _ لبنان ، ط ١ ، ١٤٠٣ هـ _ ١٩٨٣م.
- توجيه للمع: ابن الخباز (أحمد بن الحسين بن أحمد الإربلي الموصلية ت ٦٣٩هـ) ، تحقيق: أ. د. فايز زكي محمد دياب ، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة _ مصر ، ط ٢ ، ١٤٢٨ هـ _ ٢٠٠٧ م.
- الجامع لأحكام القرآن ، القرطبي (أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرج الأنصاري الخزرجي ت ٦٧١هـ) ، تحقيق: أحمد البردوني ، وإبراهيم أطفيش ، دار الكتب المصرية _ القاهرة ، ط ٢ ، ١٣٨٤ هـ ، ١٩٦٤م.
- جمهرة اللغة ، أبو بكر (محمد بن الحسن بن دريد الأزدي ت ٣٢١هـ) ، تحقيق: رمزي منير بعلبكي ، دار العلم للملايين _ بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٧م.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، الصبَّان (أبو العرفان محمد بن علي الشافعي ت ١٢٠٦هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت _ لبنان ، ط ١ ، ١٤١٧ هـ _ ١٩٩٧م.
- رسالة الحدود ، الرمَّاني (علي بن عيسى بن علي بن عبد الله ت ٣٨٤هـ) ، تحقيق: د. إبراهيم السامرائي، دار الفكر _ عمان ، (د. ط) ، (د. ت).
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ابن عقيل (عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري ت ٧٦٩هـ) ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار التراث _ القاهرة ، ط ٢٠ ، ١٤٠٠ هـ _ ١٩٨٠م.
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ، بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٨٦ هـ) ، تحقيق: محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، ط ١ ، ١٤٢٠ هـ _ ٢٠٠٠ م.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، الأشموني (علي بن محمد بن عيسى أبو الحسن نور الدين الأشموني الشافعي ت ٩٠٠هـ) ، دار الكتب العلمية بيروت _ لبنان ، ط ١ ، ١٤١٩ هـ _ ١٩٩٨م.
- شرح الأزهرية ، الأزهرية (خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهرية ت ٩٠٥هـ) ، المطبعة الكبرى ، بولاق _ مصر ، (د. ط) ، (د. ت).
- شرح تسهيل الفوائد ، ابن مالك (جمال الدين محمد بن عبد الله ت ٦٧٢هـ) ، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون ، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان ، ط ١ ، ١٤١٠ هـ _ ١٩٩٠م.
- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو ، الأزهرية (خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهرية ت ٩٠٥هـ) ، دار الكتب العلمية _ بيروت _ لبنان ، ط ١ ، ١٤٢١ هـ _ ٢٠٠٠م.

- شرح جمل الزجاجي ، ابن عصفور (أبي الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور الإشبيلي ت ٦٦٩هـ) ، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: فواز الشعار ، دار الكتب العلمية ، بيروت _ لبنان ، ط١ ، ١٤١٩هـ _ ١٩٩٨م.
- شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ، الاسترآبادي (رضي الدين محمد بن الحسن الاسترآبادي ت ٦٨٨هـ) ، منشورات جامعة قابوس ، بنغاري ، عمان ، ط٢ ، ١٩٩٦م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، للجوجري (شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجوجري ت ٨٨٩هـ) ، تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي ، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية ، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية ، ط١ ، ١٤٢٣هـ _ ٢٠٠٤م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: ابن هشام (عبد الله بن يوسف بن أحمد ، جمال الدين ، ابن هشام ت ٧٦١هـ) ، تحقيق: عبد الغني الدقر ، الشركة المتحدة للتوزيع _ سوريا (د. ط) ، (د. ت).
- شرح قطر الندى وبل الصدى ، ابن هشام (عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف ت ٧٦١هـ) ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، القاهرة ، ط١١ ، ١٣٨٣م.
- شرح الكافية الشافية ، ابن مالك (محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجباني ت ٦٧٢هـ) ، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، ط١ ، (د. ت).
- شرح كتاب سيبويه ، السيرافي (أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان ت ٣٦٨هـ) ، تحقيق: أحمد حسن مهدي ، علي سيد علي ، دار الكتب العلمية ، بيروت _ لبنان ، ط١ ، ٢٠٠٨م.
- شرح المفصل ، ابن يعيش ، (موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش بن أبي السرايا الأسدي الموصلية ت ٦٤٣هـ) ، قدم له ووضع حواشيه وفهارسه: د. إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت _ لبنان ، ط١ ، ١٤٢٢هـ _ ٢٠٠١م.
- شرح المقدمة المحسبة ، ابن بابشاذ (طاهر بن أحمد بن بابشاذ ت ٤٦٩هـ) ، تحقيق: خالد عبد الكريم ، المطبعة العصرية _ الكويت ، ط١ ، ١٩٧٧م.
- ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم ، د. أحمد سليمان ياقوت ، شركة الطباعة العربية السعودية ، الرياض _ المملكة العربية السعودية ، ط١ ، ١٤٠١هـ _ ١٩٨١م.
- القاموس المحيط ، الفيروزآبادي (محمد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي ت ٨١٧هـ) ، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسومي ، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت _ لبنان ، ط٨ ، ١٤٢٦هـ _ ٢٠٠٥م.
- الكافية في علم النحو ، ابن الحاجب (جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري ت ٦٤٦هـ) ، تحقيق: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب ، القاهرة _ مصر ، ط١ ، ٢٠١٠م.
- الكتاب: سيبويه (عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي ت ١٨٠هـ) ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط٣ ، ١٤٠٨هـ _ ١٩٨٨م.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل ، الزمخشري (أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد ت ٥٣٨هـ) ، دار الكتاب العربي ، بيروت _ لبنان ، ط٣ ، ١٤٠٧هـ.
- كشف المشكل في النحو ، ابن الحيدرة اليميني (علي بن سليمان بن أسعد بن إبراهيم ت ٥٩٩هـ) ، قرأه وعلّق عليه: د. يحيى مراد ، دار الكتب العلمية ، بيروت _ لبنان ، (د. ط) ، ٢٠١٢م.

- الكناش في فني النحو والصرف ، أبو الفداء (عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود ت ٧٣٢هـ) ، دراسة وتحقيق: د. رياض بن حسن الخوام ، المكتبة العصرية للطباعة والنشر ، بيروت _ لبنان ، (د. ط) ، ٢٠٠٠م.
- اللباب في علل البناء والإعراب ، العكبري (أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله ت ٦١٦هـ) ، تحقيق: د. عبد الإله النبهان ، دار الفكر _ دمشق ، ط ١ ، ١٤١٦هـ _ ١٩٩٥م.
- لسان العرب ، ابن منظور (محمد بن مكرم بن علي ت ٧١١هـ) ، دار صادر _ بيروت ، ط ٣ ، ١٤١٤هـ.
- اللمحة في شرح الملحّة ، ابن الصائغ (محمد بن حسن بن سباع بن أبي بكر الجذامي ت ٧٢٠هـ) ، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي ، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية ، المدينة المنورة _ المملكة العربية السعودية ، ط ١ ، ١٤٢٤هـ _ ٢٠٠٤م.
- اللمع في العربية ، ابن جني (أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي ت ٣٩٢هـ) ، تحقيق: فائز فارس ، دار الكتب الثقافية _ الكويت ، (د. ط) ، (د. ت).
- معاني القرآن ، الأخفش (أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي البلخي البصري ت ٢١٥هـ) ، تحقيق: د. هدى محمود قراعة ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط ١ ، ١٤١١هـ _ ١٩٩٠م.
- المعجم المفصل في النحو العربي ، د. عزيزة فوّال بابتي ، دار الكتب العلمية ، بيروت _ لبنان ، ط ١ ، ١٤١٣هـ _ ١٩٩٢م.
- المفصل في صنعة الإعراب ، الزمخشري (أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد ت ٥٣٨هـ) ، تحقيق: د. علي بو ملح ، مكتبة الهلال _ بيروت _ لبنان ، ط ١ ، ١٩٩٣م.
- مقاييس اللغة ، ابن فارس (أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي ت ٣٩٥هـ) ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون ، دار الفكر ، (د. ط) ، ١٣٩٩هـ _ ١٩٩٧م.
- المقتضب ، المبرد (محمّد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي ت ٢٨٥هـ) ، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة ، عالم الكتب ، بيروت _ لبنان ، (د. ط) ، (د. ت).
- المقدمة الجزولية في النحو ، الجزولي (عيسى بن عبد العزيز يلبخت الجزولي ت ٦٠٧هـ) ، تحقيق: د. شعبان عبد الوهاب محمد ، مطبعة أم القرى ، مكة المكرمة _ المملكة العربية السعودية ، (د. ط) ، (د. ت).
- المقرب ، ابن عصفور (علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور ت ٦٦٩هـ) ، تحقيق: أحمد عبد الستار الجوّاري ، وعبد الله الجبوري ، ط ١ ، ١٣٩٢هـ _ ١٩٧٢م.
- ملحة الإعراب ، الحريري (القاسم بن علي بن محمد بن عثمان ت ٥١٦هـ) ، دار السلام ، القاهرة _ مصر ، ط ١ ، ١٤٢٦هـ _ ٢٠٠٥م.
- نظرية المعنى في الدراسات النحوية ، أ. د. كريم حسين ناصح الخالدي ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان _ الأردن ، ط ١ ، ١٤٢٧هـ _ ٢٠٠٦م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، السيوطي (عبد الرحمن بن أبي بكر ، جلال الدين السيوطي ت ٩١١هـ) ، تحقيق: عبد الحميد هندائي ، المكتبة التوفيقية _ مصر ، (د. ط) ، (د. ت).

ثانيًا: الرسائل والأطاريح الجامعية:

- الاتساق في العربية ، دراسة في ضوء علم اللغة الحديث ، جبار سويس حنيحن الذهبي (رسالة ماجستير) ،
الجامعة المستنصرية _ كلية الآداب ، بغداد .
- التوابع في نهج البلاغة (دراسة نحوية دلالية)، وداد حامد عطشان ، (رسالة ماجستير)، جامعة الكوفة _ كلية
الآداب ، ١٤٢٨ هـ _ ٢٠٠٧ م.
- التوجيه النحوي لتداخل التوابع في القرآن الكريم ، موسى سالم إبراهيم أبو جليدان ، (أطروحة دكتوراه) ،
الجامعة الإسلامية بغزة _ كلية الآداب ، ١٤٣٩ هـ _ ٢٠١٧ م.

References

- Abu Ali Alfarisi, Ahmad bin Abdul-Ghffar bin Mohammad bin Sulaiman. Al-Idhah ul-'Adhdi. Ed.Husein Shathili Furhud, n.p., 1969.
- Abu Jledan, Musa Salim. "At-Tawjih un-Nahwi li Tadakhul it-Tawabi' fil Qur'an il-Karim" PhD Dissertation, Gaza: Islamic University, College of Arts,2017.
- Abul Fida'. Imaduddin Ismael bin Ali bin Mahmud. Al-Kanash fi Fanney An-Nawi was-Sarf. Ed. Riyadh bin Hasan Al-Khawam. Beirut: AL-maktabat ul-Asriya, 2000.
- Abus-So'ud, Mohammad bin Mohammad bin Mustafa. Irshad ul-"Aqli is-Saleem ila Mazaya Al-Qur'an il-Karim. Beirut: Dar Ihya' it-Turath il-Arabi, n.d.
- Al-Akhfash, Abul Hasan Sa'id bin Mus'adat il-Majashi'i al-Balkhi Al-Basri. Ma'ani il-Qur'an. Ed. Dr. Huda Mahmud Qura'a. Cairo: Maktabat ul-Khanchi, 1990.
- Al-'Akbari, Abil baqa' Abdullah bin Husein bin Abdullah. Al-Lubabu fi 'Olal il-Bina'i wal I'irab. Ed. Abdullah An-Nabhan. Damascus: Dar ul-Fikr, 1995.
- Al-Ashmuni, Ali bin Mohammad bin Isa abul hasan Nuruddin. Sharh ul-Ashmuni ala Alfiyati Ibn Malik. Beirut: Dar ul-Kutub il-'Ilmiya, 1998.
- Al-Azhari, Khalid bin Abdullah bin Abi Bakr bin Mohammad Al-Jarjary. Sharh ul-Azhariya. Bulaq: Al-Matba'at ul-Kubra, n.d.
- Sharh ut-Tasrihi alAt-Tawdhih Au At-Tasrihu bi Madhmun it-Tawdhihi fin-Nahwi. Beirut: Dar ul-Kutub il-'Ilmiya, 2000.
- Al-Fairuzabadi, Mohamad-uddin Abd Tahir Mohammad bin Ya'qub. Al-Qamus ul-Muheet. Ed. Maktab Tahqiq it-Turath. Beirut: Mu'assasat ur-Risala, 2005.
- Al-Hariri, Al-Qasim bin Ali bin Mohammad bin Othman. Malhamat ul-I'irab. Cairo: Dar us-Salam, 2005.
- Al-Istarabathi, Rdhiddin Mohammad bin al-Hasan. Sharh ur-Radhi al Kafiyati Ibn il-Hajib. Banghazi: Jami'at Qabus, 1996.
- Al-Jawjari, Shamsuddin Mohammad bin Abdul-Mun'il bin Mohammad AL-Jawjari. Sharhu Shuthur ith-Thahab fi Ma'rifati Kalam il-Arab. Ed. Nawaf bin Jaza' il-Harithi. Al-Madinat ul-Munawara: 'Amadat ul-Bahth il-'Ilmi, 2004.

- Al-Jazuli, Isa bin Abdul-Aziz Yalbakht. Al-Muqaddimat ul-Jazuliyatu fin-Nahwi. Ed. Dr. Shaban Abdul-Wahab Mohammad. Mecca: Matba'atu Umm ul-qura, n.d.
- Al-Jurjani, Ai bin Mohammad bin Ali Az-Zain Ash-Sharif. At-Ta'rifat. Ed. Ibrahim Al-As-Sabban, Abul 'Irfan Mohammad bin Ali Ash-Shafi'i. Hashiyat us-Sabbani ala Sharh il-Ashmuni ala Alfiyati Ibni Malik. Beirut: Dar ul-Kutub il-Ilmiya, 1997.
- . At-Ta'rifat. Ed. Ibrahim Al-Jurjani, Anbari. Beirut: Dar ul-Kutub il-Ilmiya, 1983.
- Al-Khalidi, Dr. Karim Husein Nasih. Nadhariyat ul-Ma'na fid-Dirasat in-Nahwiya. Amman: Dar Safa', 2006.
- Al-Mubarrad, Mohammad bin Yazid bin Abdul-Akbar ath-Thamali Al-Azdi. Al-Muqthadhab. Ed. Mohammad Abdul-Khaliq Odheima. Beirut: 'Alam ul-Kutub, n.d.
- Al-Ozdi, Abu Bakr Mohammad bin Al-Hasab bin Duraid. Jamharat ul-Lugha. Ed. Ramzi Munir Ba'labakki. Beirut: Dar ul-'Ilm lil Malayin, 1987.
- Al-Qurtubi, Abu Abdullah Mohammad bin Ahmad bin Abi Bakr bin Faraj Al-Ansari Al-Khazraji. Al-Jami' li Ahkam il-Qur'an. Eds. Ahmad Al-Barduni and Ibrahim Iffesh. Cairo: Dar ul-Kutub il-Misriya, 1964.
- Ar-Rummani, Ali bin Isa bin Ali bin Abdullah. Risalt ul-Hudud. Ed. Dr. Ibrahim As-Samarra'i. Amman: Dar ul-Fikr, n.d.
- As-Sayuti, Abdul-Rahman bin Abi Bakr. Hama' ul-Hawami' fi Sharhi Jama' il-Jawami'. Ed. Abdul-Hameed Hindawi. Cairo: Al-Maktabat ut-Tawfiqiya, n.d.
- As-Sirafi, Abu Sa'id Al-Hasan bin Abdullah bin Al-Marzuban. Sharhu Kitabi Saybawaih. Eds. Ahmad Hasan Mahdi and Ali Sayid Ali. Beirut: Dar ul-Kutub il-'Ilmiya, 2008.
- Ath-Thahabi, Jabbar Swes Hnehin. "Al-Ittisaq fil Arabiya: Dhau'Ii Il mil-Lughat il-Hadith" MA thesis, Baghdad: Al-Mustansiriya University, College of Arts.
- Atshan, Widad Hamid. " At-Tawabi' fi Nahj il-Balagha: Dirasatun Nahwiya Dalaliya" MA thesis, Kufa University, Cllege of Artsm 2007.
- Az-Zamakhshari, abul Qasim Mahmud bin Amro bin Ahmad. Al-kashaf an Haqa'iqi Ghawamidh it-Tanzil. Beirut: Dar ul-Kitab il-arabi,1407AH.
- . Al-Mufasalu fi San'at il-I'rab. Ed. Ali bu Mulhim. Beirut: Maktabat ul-Hilal, 1993.
- Babti, Dr. Aziza Fu'al. AL-Mu'jam ul-Mufassal fin-Nahwi il-Arabi. Beirut: Dar ul-Kutub il-'Ilmiya, 1992.
- Ibnu 'Aqil, Abdullah bin Abdul-Rahman Al-Aqili Al-Hamadani Al-misri. Sharhu Ibni 'Aqil ala Alfiyati Ibni Malik. Ed. Mohammad Muhyiddin Abdul-Hameed. Cairo: Dar ut-Turath,1980.
- Ibnu Babshath. Tahir bin Ahmad. Sharh ul-Muqadimat il-Muhassaba. Ed. Khalid Abdulkarim. Kuwait: Al-matba'at ul-Asriya, 1977.
- Ibnu Faris, Ahmad bin Faris bin Zakaria Al-Quzwini Ar-Razi. Maqayis ul-Lugha. Ed. Abdul-Salam harun. Dar ul-Fikr, 1997.

- Ibnu Hisham, Abdullah bin Yousif bin Ahmad bin Abdullah. *Awdhah ul-Masalik ila Alfiyati Ibni Malik*. Ed. Yousif AshiShaikh Mohammad Al-Buqa'i. Damascus: Dar ul-Fikr, n.d.
- . *Sharhu Shuthur ith-Thahab fi Ma'rifati Kala mil-Arab*. Ed. Abdul-Ghani ad-Daqar. Damascus: ash-Sharikat ul-Muttahida, n.d.
- . *Sharhu Qatri in-Nada wa Ball is-Sada*. Ed. Mohammad Muhyiddin Abdul-Hameed. Cairo, 1383 AH.
- Ibnu Jinni, Abul Fath Othman bin Jinni Al-Musili. *Al-Luma' fil Arabiya*. Ed. Fa'iz Faris.
- Ibnul Atheer, Majduddin Abus-Sa'adat il-Mubarak . bin Mohammad. *Al-Badi'u fi 'Ilm Il-Arabiya*. Ed. Dr. Fathi Ahmad Aliddin. Mecca: Jami'atu Umm ul-Qura, 2000.
- Ibnul Haidarat il-Yamani. Ali bin Sulaiman bin As'ad bin Ibrahi. *Kashf ul-Mishkili fin Nahwi*. Ed. Yahya Murad. Beirut: Dar ul-Kutub il-'Ilmiya, 2012.
- Ibnul-Hajib in-Nahwi, Abu Amro Othman bin Omer. *Al-Idhahu fi Sharhiil-Mufassal*. Ed. Dr. Musa Bannai Al-Alili. Baghada: Wazarat ul-Awqaf, 1982.
- Ibnul Hajib. Jamaluddin bin Othman bin Omar bin Abi Bakr il-Misri. *AL-Kafiyatu fin-Nahwi*. Ed. Dr. Salih Abdul-Adhim ish-Sha'ir. Cairo: Maktabat il-Adab, 2010.
- Ibnul Khabbaz, Ahmad bin Al-Husein bin Ahmad Al-Arbili Al-Musili. *Tawjih ul-Lam'i*. Ed. Dr. Fayiz Zaki Mohammad Thiyab. Cairo: Dar un-Nasr, 2007.
- Ibnu Malik. Badruddin Mohammad bin Imam Jamaluddin Mohammad. *Sharhu Ibn un-Nadhim ala Alfiyati Ibni Malik*. Ed. Mohammad Basil 'Oyun us-Sud. Beirut: Dar ul-Kutub il-'Ilmiya, 2000.
- Ibnu Malik. Mohammad bin Abdullah bin Malik At-Ta'i. *Sharh ul-Kafiyat ish-Shafiya*. Ed. Abdul-Mun'im Ahmad Hredi. Mecca: Jami'atu Umm il-Qura, n.d.
- . *Sharhu Tashil l-Fawa'id*. Eds. Abdul-Rahman is-Sayid and Dr. Mohammad Badawi. Hajr lit-Tiba'a, n.d.
- . *Tasheel ul-Fawa'id wa Takmeel ul-Maqasid*. Ed. Mohammad Kamil Barakat. Damascus: Dar ul_Katib il-Arabi, 1967.
- Ibnu Mandhur, Mohammad bin Mukram bin Ali. *Lisan ul-Arab*. Beirut: Dar Sadir, 1414 AH.
- Ibnu Osfur, Ali bin Mo'min bin Mohammad bin Ali Al-Ashbili. *Al-Muqarrab*. Eds. Ahmad Abdul-Sattar Al-Jawari and Abdullah Al-Juburi, Baghdad, 1972.
- . *Sharhu Jumal iz-Zujaji*. Ed. Fawaz ash-Sha'ar. Beirut: Dar ul-Kutub il-'Ilmiya, 1998.
- Ibnus-Sa'igh. Mohammad bin Hasan bin Siba' bin Abi Bakr il-Juthami. *AL-Lamhatu fi Sharh il-malhama*. Ed. Ibrahim bin Salim As-Sa'idi. Al-Madinat ul-Munawara: Amadat ul-bahth i-"ilmi, 2004.

Ibnus-Sarraj, Abu Bakr Mohammad bin As-Sarei bin Sahl in-Nahwi. Al-Osulu fin Nahwi. Ed. Dr. Abdul-Husein Al-Fatli. Beirut: Mu'assasat ur-Risala, 1996.

Ibnu Ya'ish. Muwaffaq-Uddin Ya'ish bin Ali bin Ya'ish bin Abis-Saraya Al-Asadi Al-Musili. Sharh ul-Mufassal. Ed. Dr. Amil Badi' Ya'qub. Beirut: Dar ul-Kutub il-'Ilmiya,2001.

Saybawaih, Amro bin Othman bin Qanbar Al-harithi. Al-Kitab. Ed. Abdul-Salam Mohammad Harun. Cairo: Maktabat ul-Khanch, 1988.

Yaqut, Dr. Ahmas Sulaiman. Dhahirat ul-I'rabi fin Nahw il-Arabi wa Tatbiqatuha fil Qur'an il-karim. Riyadh: Sharikat ut-Tiba'at il-Araiyyat is-Saudiya, 1981